

دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2019/2005)

د. عبدالكريم كاي⁽¹⁾ د. قويدر بورقبة⁽²⁾ عبدالحاميد بوعبدلي⁽³⁾

1- قسم العلوم التجارية ، 00000 00000 doct1984@yahoo.fr

2- 000 000 000 يوم التسيير ، جامعة الجلفة ، dr.bouragbakouider@gmail.com

3- قسم علوم التسيير ، جامعة المدية ، algizi2012@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2020/02/18

تاريخ المراجعة: 2021/09/14

تاريخ القبول: 2021/12/26

ملخص

بذلت الجزائر وعلى غرار دول العالم الكثير من الجهود للرفع من المستوى المعيشي للسكان، وتحقيق دخل فردي مقبول ومحاربة البطالة والفقر، وهذا باعتماد برامج تنموية رُصدت لها اعتمادات مالية ضخمة، في هذا الصدد كان لزاما على الجزائر السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحقيق جميع أبعادها. وتهدف هذه الورقة البحثية لدراسة مدى تأثير تلك البرامج على واقع التنمية المستدامة في الجزائر، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن تلك المخططات خلال الفترة (2019-2005) قد حققت الكثير من النتائج على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لكنها فشلت في تحقيق كل الأبعاد التي تحقق الاستغلال الأمثل للموارد بما يضمن بقاءها للأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: أبعاد التنمية المستدامة، موارد طبيعية وبيئية، أجيال قادمة، تنمية مستدامة.

An analytical study of the most important indicators of sustainable development in Algeria during the period (2005/2019)

Abstract

Algeria, like the most countries of the world, made a lot of efforts to raise the standard of living of the population, and this by adopting development programs for which huge financial allocations were made. This research paper aims to study the extent of the impact of these programs on the reality of sustainable development in Algeria, and we have reached the conclusion that those plans during the period (2005-2019) have achieved many results on the economic and social level, but they failed to achieve all dimensions that achieve optimal exploitation resources to ensure their survival for future generations.

Keywords: Dimensions of sustainable development, natural and environmental resources, future generations, sustainable development.

Une étude analytique des principaux indicateurs du développement durable en Algérie de la période (2005/2019)

Résumé

L'Algérie, comme les pays du monde, a déployé de nombreux efforts pour élever le niveau de vie de la population, et ce, en adoptant des programmes de développement pour lesquels des allocations financières énormes ont été accordées. Cette recherche vise à étudier l'étendue de l'impact de ces programmes sur la réalité du développement durable en Algérie, et nous sommes parvenus à la conclusion que ces plans au cours de la période (2005-2019) ont obtenu de nombreux résultats sur le plan économique et social, mais ils n'ont pas réussi à atteindre toutes les dimensions permettant une exploitation optimale des ressources.

Mots-clés: Dimensions du développement durable, ressources naturelles et environnementales, generations futures, développement durable.

المؤلف المرسِل: د. قويدر بورقبة dr.bouragbakouider@gmail.com

مقدمة

إن ارتباط مواضيع التنمية عموماً بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية تجعل من الإنسان الهدف الأساس الذي من أجله تقوم مقومات التنمية، فالإنسان ومن أجل الرفاه، يسعى دوماً إلى محاولة توفير المواد والسلع الأساسية التي تحقق له هذا الرفاه، ومن المعروف أن الطبيعة في الأخير هي من توفر هذه الموارد، لكن مشكل تدهور أو انقراض هذه الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان جعل من بعض التنظيمات والجمعيات تفكر بجدية في الاستغلال الأمثل للسلع والخدمات البيئية بما يضمن بقاءها للأجيال القادمة مع محاولة تلبية الاحتياجات القائمة، حيث تجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية.

وبما أن الجزائر ليست بمنأى عن العالم، فإنها وعلى غرار كل الدول، تحاول مواكبة التطور في مجالات التنمية عموماً والتنمية المستدامة على وجه الخصوص، فاعتماد الجزائر على مخططات تنمية اقتصادية واجتماعية كانت نتيجة لظروف متنوعة، مع بداية الألفية الجديدة دأبت الجزائر على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال برامج خماسية من سنة 2005 إلى غاية 2019 تميزت بتوفير اعتمادات مالية ضخمة من أجل أن تضمن تحقيق توازنات اقتصادية كلية وأهداف اجتماعية، هذه البرامج حققت الكثير من النتائج المرجوة لكنها فشلت في الوصول إلى بعض الأهداف المسطرة مسبقاً.

الإشكالية:

إن تطور مستوى التنمية البشرية، وكذا المستوى المعيشي اللائق للأفراد في الجزائر سواء الصحي أو التعليمي ونصيب الأفراد من الناتج المحلي المقبول، في الجزائر كلها مؤشرات تدل على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وهي مؤشرات تبذل الجزائر فيها الجهود المضنية لتحقيقها في إطار تحقيق مستوى تنمية شامل، تضمن من خلاله تحقيق أبعاد التنمية المستدامة كالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبعد البيئي.

وفي هذا الإطار وفي هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى فعالية مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تطبيق المخططات والبرامج التنموية للفترة (2005-2019)؟ من خلال طرح هذه الإشكالية الرئيسية تبرز لنا التساؤلات التالية:

- ما المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة؟

- ما هي المخططات والبرامج المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)؟

- ما تأثير البرامج المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2005-2019) على مؤشرات التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الإشارة إلى مؤشرات قابلة للقياس من أجل توضيح المستوى الذي تم الوصول إليه في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار تحقيق تنمية مستدامة شاملة.

1- مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها:

من المعروف أن مواضيع التنمية المستدامة تحتل مكانة هامة وتكتسب أهمية بالغة في الفترة الأخيرة وذلك في المحافل والمنتديات الاجتماعية والاقتصادية الدولية، نظراً للارتباط المباشر والعلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان، هذا الأخير الذي له دور كبير في المحافظة على البيئة.

من هذا المنطلق سنحاول إبراز مختلف التعاريف للتنمية المستدامة وكذا الأبعاد التي يمكن أن تأخذها والأسباب التي دعت المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية إلى تبني هذه المواضيع والأفكار.

1-1- تعريف التنمية المستدامة:

هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها⁽¹⁾.

يعرف Barbier Edward التنمية المستدامة بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي بالارتقاء بالرفاهية الاجتماعية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الضرر البيئي⁽²⁾.

لقد بدأت الانطلاقة الرسمية لمفهوم ومصطلح التنمية المستدامة Sustainable Development، من خلال ما يعرف اليوم بتقرير «مستقبلنا المشترك»، الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، ولقد عرف برنامج الأمم المتحدة التنمية المستدامة " تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"⁽³⁾.

مما سبق، يمكن ملاحظة التطور الذي عرفه تعريف التنمية المستدامة، إذ من خلاله يمكننا أن نميز ثلاثة محاور رئيسية تستهدفها التعاريف سائلة الذكر:

- تلبية احتياجات الإنسان في الوقت الحاضر؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية وهذا من أجل ضمان حقوق الأجيال القادمة؛
- تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

1-2- أبعاد التنمية المستدامة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المنوطة بالتنمية المستدامة ترتكز التنمية المستدامة على أبعاد، تستهدف إجراء تحسينات على مستوى هذه الأبعاد نظرا لارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بالإنسان أو بمحيطه، هذه الأبعاد هي⁽⁴⁾:

أ. **البعد الاقتصادي:** حسب هذا البعد فإن التنمية المستدامة في الدول الغنية تعني إجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك المهدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة وإحداث تغيير في أنماط الاستهلاك

أما في الدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع.

ب. **البعد البيئي:** إن فكرة الاستدامة البيئية تقوم على ترك الأرض في حالة جيدة للأجيال القادمة، فإذا احتفظ الإنسان بنشاطه وأدائه دون استنزاف الموارد الطبيعية أو إهدار البيئة يكون هذا النشاط مستداما طبيعيا، ويتحقق هذا عن طريق قلة استهلاك المواد الطبيعية واستخدام مواد قابلة للتدوير كليا بعد الاستهلاك وتكون قابلة للتجديد، ويتم تجميعها دون إضرار بالبيئة أو استنزاف مواردها.

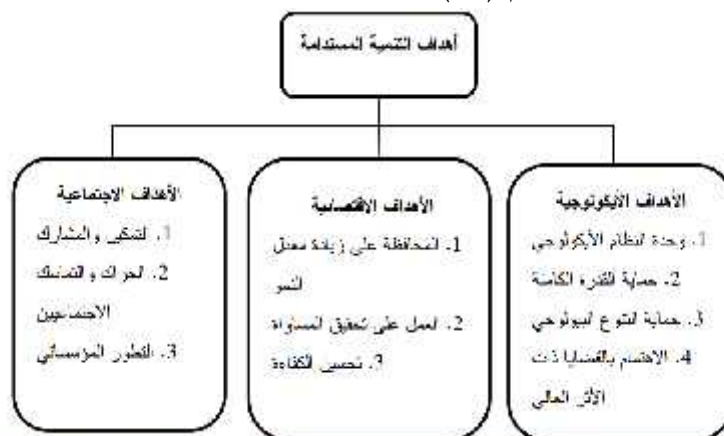
ج. **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان وتوفير الحاجات الأساسية له حاليا ومستقبليا مثل السكن والتعليم والصحة، كما يركز هذا البعد على تحقيق العدل والمساواة أولا بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية وثانيا بين شعوب العالم.

د. البعد التكنولوجي: ساهمت تكنولوجيا الاتصالات في الكثير من التطور المهم لتحسين أداء المؤسسات الخاصة، كما عززت أنشطة البحث والمعلومات، وساهمت في تحديث أنماط المؤسسة الجديدة التي تشمل حاضنات التكنولوجيا، والمدن، وحفزت النمو الاقتصادي، وأوجدت الكثير من فرص العمل، مما حدّ من الفقر والبطالة، وسهل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي.

1-3- أهداف التنمية المستدامة:

من خلال الأبعاد التي تستهدفها التنمية المستدامة يمكننا استنباط الأهداف المرجوة منها والتي يوضحها خلال المخطط التالي بشكل كبير:

الشكل رقم (01): أهداف التنمية المستدامة



المصدر: دوغلاس موسيشت، (1993)، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ص 72.

يتضح من الشكل أعلاه أن التنمية المستدامة في عمومها تهتم في الشق الاجتماعي بالتمكين والتماسك الاجتماعي، أما في الشق الاقتصادي فهي تحافظ على معدل النمو المرتفع وتحقيق كل من المساواة والكفاءة الاقتصادية، أما في الجانب البيئي فهي تعمل على توحيد النظام البيئي، والتنوع البيئي والاهتمام بالقضايا التي على المستوى العالمي.

الشكل رقم (02): العلاقة بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.



المصدر: آمنة حسين صبري، (2015)، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة، مجلة المخطط والتنمية العدد 32، ص 123.

يظهر من الشكل التداخل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وهذا هو جوهر التنمية المستدامة فبفضل فعالية الجانب الاقتصادي وعدالة الجانب الاجتماعي وإمكانية وتوفر الجانب البيئي، تظهر تنمية حقيقية ومستدامة تربط العناصر الثلاثة وتتكامل فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

2- البرامج التنموية المعتمدة من طرف الجزائر خلال الفترة 2010-2019:

تسعى الجزائر من خلال البرامج التنموية المسطرة ابتداء من سنة 2005 إلى تكريس مخطط عام يقوم بالاقتصاد الوطني من الركود الاقتصادي الكبير الذي عانى منه خلال الفترات السابقة، وبفضل مخططات التنمية الخماسية خلال الفترة (2005-2019)، تحاول الحكومة جاهدة للوصول إلى مستويات عليا في مجالات التنمية المستدامة.

2-1- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

بعد الشروع في سياسة التوسع في الفترة الخماسية من سنة 2000 إلى سنة 2004، جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في النفقات التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2000، والفضل يرجع في الأساس إلى استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

لقد كان هذا البرنامج خطوة غير مسبقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 55 مليار دولار، وكان يهدف بالأساس إلى⁽⁵⁾:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، والتعليمي والأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (01): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج)

المبالغ	%	القطاعات
1908.5	45.5	تحسين ظروف معيشة السكان
1703.1	40.5	تطوير المنشآت الأساسية
337.2	8	دعم التنمية الاقتصادية
203.9	4.8	تطوير الخدمة العمومية
50	1.1	تطوير تكنولوجيات الاتصال
4202.7	100	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2.

ارتكزت الخطة في هذا البرنامج على محورين رئيسيين، المحور الأول تمثل في محاولة تحسين مستوى معيشة السكان باعتماد قدره 1908.5 مليار دج وبنسبة 45.5% من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، والرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية فقد خصص له ما قيمته 1703.1 وبنسبة 40.5% وهذا تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرة الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

2-2- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

بعد انطلاق برنامج الإعمار الوطني قبل 10 سنوات، الذي بدأ ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى غاية 2004، استتبع ببرنامج في الفترة التي تليها أي بين عامي 2005 و 2009، وتدعم ببرنامج عمليات التنمية لصالح ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب، كما تدعم برنامج إعادة الإعمار ببرنامج الخماسية الأخيرة، حيث استلزم برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 21214 مليار دينار أي 286 مليار دولار⁽⁶⁾.

و يبين الجدول التالي المخصصات المالية لهذا البرنامج في المحاور الرئيسية تتمثل في:

الجدول رقم (02): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014.

النسبة	البرنامج المبالغ المخصصة للبرنامج (مليون دج)
%45.42	1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: 9903
	- السكن 3700
	- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني 1898
	- الصحة 819
	- تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية 1800
	- باقي القطاعات 1886
	2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية 8400
%38.52	- قطاع الأشغال العمومية و النقل 5900
	- قطاع المياه 2000
	- قطاع التهيئة العمرانية 500
%16.05	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية 3500
	- الفلاحة و التنمية الريفية 1000
	- دعم القطاع الصناعي العمومي 2000
	- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل 500

المصدر: بوفليح نبيل، (2012)، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، الجزائر، ص 255.

يبين الجدول أعلاه أن القطاعات الأكثر استفادة من البرنامج الخماسي هي القطاعات التي تشمل التنمية البشرية والمحلية حيث استفادت قطاعاتها بنسبة %45.42 بمبلغ 9903 مليار دج وهو رقم كبير بالمقارنة بالبرامج الأخرى، ثم تلاها قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية بمبلغ 8400 مليار دج ونسبة %38.52، ثم تستفيد قطاعات الصناعة والفلاحة والتشغيل بـ 3500 مليار دج أي بنسبة %16.05.

تركز التوزيع القطاعي للبرنامج الأخير أساسا على استهداف قطاعات ترفع من مستوى النمو الاقتصادي وتعكس ظروف معيشة السكان كالسكن والتعليم والصحة.

مما سبق، يمكن أن نقول أن السياسة الاقتصادية للحكومة كانت مغايرة تماما لكل المراحل التي سبقت فترة التسعينيات وهو ما يُظهر رغبة الحكومة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تسعى إلى تحقيق مستوى معيشي لائق بالسكان.

2-3-برنامج النمو الجديد (2015-2019):

مع نهاية سنة 2014 تعرضت أسعار البترول لانخفاض حاد حيث خسرت الجزائر 58 دولار للبرميل ما بين شهر مايو 2014 ونهاية جويلية 2017، جعل السلطات الجزائرية تسعى إلى محاولة تدارك الوضع الجديد وذلك بإجراءات كترشيد النفقات، وإطلاق برنامج آخر يحل محل برنامج النمو الجديد تحت اسم برنامج الاستثمار العمومية، وتم تجميد العديد من العمليات التي لم تتطلق بعد.

وبتاريخ 26 جويلية 2016 صادق مجلس الوزراء على النموذج الجديد للنمو الاقتصادي يعتمد سياسة موازنة جديدة تغطي الفترة (2016-2019)، وكذلك آفاق تنويع و تحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030⁽⁷⁾.

اعتمد النموذج الجديد للنمو على الموازنة على نقاط رئيسية ثلاث هي⁽⁸⁾:

- 1-تحسين الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية نفقات التسيير؛
 - 2-خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
 - 3-تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.
- أما فيما يخص التعديلات الهيكلية المنتظرة والتي ستمس تحويل البنية الاقتصادية خلال الفترة (2020-2030) فقد تمثلت في الآتي⁽⁹⁾:

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ6.5%، وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف بـ 2.3 مرة؛
- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 5.3% عام 2015 إلى 10% بحلول عام 2030؛
- تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛
- التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة (من 6% سنويا في 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030) وذلك بإعطاء سعر عادل لاستهلاك الطاقة واقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره؛
- تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

3- تقييم مؤشرات التنمية المستدامة خلال الفترة 2005-2019:

خصصت الجزائر من أجل تحقيق أهدافها التنموية مبالغ مالية ضخمة خلال الفترة (2005-2019)، والتي من الواضح أنها كانت ضمن مخططات تهدف إلى محاولة تحقيق توازنات وتنمية على مستويات مختلفة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي وآخر بيئي وهذا ما يدخل في صميم تنمية مستدامة، تترجم كل ذلك أرقام ومؤشرات نحاول التطرق لها في هذا المحور.

3-1- المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2005-2019):

تتأثر المؤشرات الاقتصادية بعدة مؤشرات ثانوية تدخل ضمن هيكل الاقتصاد العام المميز للاقتصاد الجزائري، وتعطي في مجملها صورة متكاملة عن مدى تأثرها ببرامج التنمية المعتمدة من طرف الدولة .

أ- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: يمس هذا المؤشر بصفة مباشرة الأفراد في الدولة ويعتبر من المؤشرات المهمة التي تعكس أدائيات السياسة الاقتصادية المنتهجة، وهذا ما نحاول استعراضه من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (03): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) خلال الفترة (2005-2019).

السنوات	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	السنوات	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
2005	3113.094651	2012	5592.22191
2006	3478.710436	2013	5499.587764
2007	3950.513605	2014	5493.056772
2008	4923.630818	2015	4177.888966
2009	3883.271127	2016	3948.811897
2010	4480.785777	2017	4048.285258
2011	5455.84231	2018	4278.85006

المصدر: من إنجاز الباحثين، اعتمادا على بيانات البنك الدولي، عبر الموقع الشبكي، <https://data.albankaldawli.org/indicator>، تصفح يوم 2019/11/15 ، 22:50.

ومن أجل توضيح التغيرات التي أصابت نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) خلال فترة الدراسة نستعين بالبيان التالي والذي يوضح بيانات الجدول رقم (3).
الشكل رقم (03): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) خلال الفترة (2005-2019).



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال كل من البيان أعلاه والجدول السابق اللذين يوضحان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2005-2019) نلاحظ التغيرات التي طرأت على نصيب الفرد الجزائري خلال فترة الدراسة، إذ ارتفع دخل الفرد من حوالي 3113 دولار سنة 2005 بصفة متواصلة إلى غاية سنة 2009 أين عرف تنذباً إذ وصل إلى حوالي 3883 دولار للفرد بعدما كان في حدود 4923 دولار للسنة التي قبلها أي سنة 2008، ليواصل الارتفاع حتى بلغ أعلى قيمة خلال فترة الدراسة سنة 2013 بحوالي 5499 دولار، ثم بدأ بالانخفاض مجدداً في السنوات الثلاث التي بعدها وصولاً إلى ما مقداره 3948 دولار في سنة 2016، ليبلغ سنة 2018 ما قيمته 4278 دولار.

إن التحسن الملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي يعكس التحسن المسجل في الأوضاع الاقتصادية، خاصة في بداية فترة الدراسة، وعموماً حتى سنة 2014 أين بدأ نصيب الفرد من الناتج المحلي بالانخفاض، ويُعزى هذا التنذب بين سنوات 2014 و 2009 ثم السنوات الأخرى 2015 و 2016 إلى التنذب الحاصل في

أسعار النفط الذي ميز تلك الفترة، ونظرا للارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري (اقتصاد ريعي) وأسعار الطاقة، أثر ذلك وبشكل مباشر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى التنمية بصفة عامة.

ب- الميزان التجاري:

كنتيجة حتمية للتغيرات التي تحدث في حجم كل من الصادرات والواردات فإن الميزان التجاري لأي دولة يتأثر بهذا التغير والجزائر وبالنظر إلى ارتباطها بتغيرات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية (صادرات البترول) يؤثر التغير بشكل مباشر على الميزان التجاري للدولة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الجدول رقم (04): نتائج الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2005-2018) الوحدة: مليون دولار

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	القيمة بمليون دولار
2062	1526	1066	1937	1332	1158	1099	الصادرات خارج المحروقات
71427	55527	44128	77361	58831	53456	43937	صادرات المحروقات
73489	57053	45194	79298	60163	54613	45036	مجموع الصادرات
47247	40473	39294	39479	27631	21456	20048	الواردات
26242	16580	5900	39819	32532	33157	24989	الميزان التجاري
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	القيمة بمليون دولار
2830	1930	1780	2063	2582	2165	2062	الصادرات خارج المحروقات
38338	33261	28246	3574	60304	63752	69804	صادرات المحروقات
41168	35191	30026	37787	62886	65917	71866	مجموع الصادرات
46197	46059	47089	51501	58580	54852	50376	الموردات
5029-	10868-	17063-	13714-	4306	11065	21490	الميزان التجاري

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، عبر الموقع الشبكي <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique> تصفح يوم

20.00، 2019/11/15

من خلال الجدول السابق والذي يوضح نتائج الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2005-2018) نلاحظ على العموم الارتفاع المتواصل في رصيد الميزان التجاري خاصة في السنوات الأولى للدراسة، إذ بلغت أحسن قيمة في رصيد الميزان التجاري سنة 2008 بقيمة 39819 مليون دولار، وهذا مرده إلى التحسن الملحوظ في الصادرات، والذي كان السبب الرئيس فيها هو الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا إلى غاية سنة 2015 أين بدأت تظهر القيمة السلبية في رصيد الميزان وبلغت أدنى قيمة لها (-17063) مليون دولار سنة 2017 ثم بدأت بالتحسن حتى بلغت سنة 2018 (-5029) مليون دولار، وفيما يلي البيان الذي يوضح التطورات الحاصلة في رصيد الميزان التجاري والذي يترجم بشكل أفضل معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (04): تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2005-2018).



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، عبر الموقع الشبكي <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique> تصفح يوم 20.00 ، 2019/11/15

يتبين لنا من الشكل أعلاه موطن الذروة في رصيد الميزان التجاري في سنة 2008 ومواطن الضعف خلال السنوات التي تلت سنة 2014 وهذا بالأساس كما أسلفنا بسبب التذبذب في أسعار الطاقة. ونستطيع القول إن الجزائر ومن خلال مخططات التنمية التي اعتمدتها ومنذ بداية الألفية لم تستطع التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وأن أي تذبذب في الأسعار العالمية للطاقة تمس وبصفة مباشرة رصيد الميزان التجاري، وهذا يوضح الضعف الكبير في المسار الذي انتهجته في مسار التنمية عموما والتنمية المستدامة على وجه الخصوص.

3-2- المؤشرات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2005-2019):

من أجل تحسين المستوى المعيشي للسكان، وتنمية وتعزيز المورد البشري، أخذت الجزائر على عاتقها في المخططات التنموية المعتمدة هذا الجانب، ولقد تم الأخذ بعين الاعتبار كل من القدرة الشرائية للأفراد والرعاية الصحية ومستوى التشغيل والبطالة، ذلك أنها تدخل ضمن المؤشرات الاجتماعية التي يجب مراعاتها من أجل تجسيد مقومات التنمية المستدامة.

أ- تطور مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2005-2019):

إن قدرة الاقتصاد على التشغيل واستيعاب اليد العاملة، ضمن سلم الأولويات في الدول والحكومات، ذلك أن عجلة الاقتصاد لا تتم إلا بعد الوصول إلى مرحلة من التشغيل، يستطيع من خلالها الاقتصاد الوطني تبني تنمية فعلية ومستدامة، والجزائر كانت ولا زالت تبذل الجهود من أجل الوصول إلى مرحلة تتحكم في ظاهرة البطالة التي تهدد المجتمع، والجدول التالي يوضح مستويات التشغيل والبطالة خلال الفترة (2005-2019).

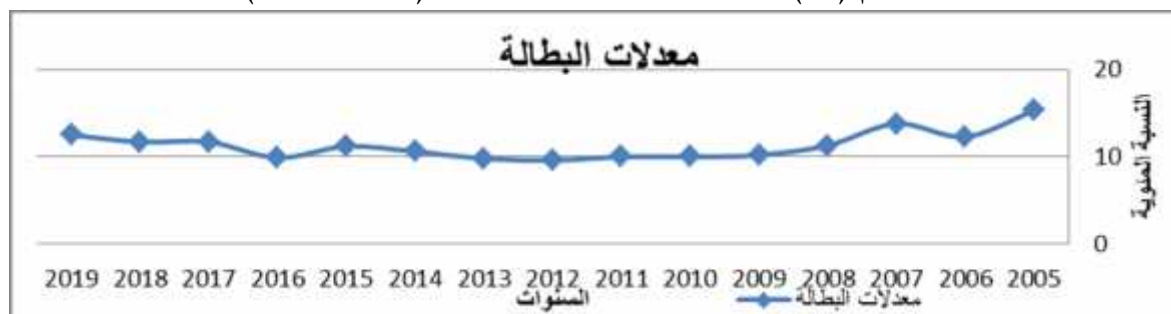
الجدول رقم (05): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2019).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدلات البطالة%	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	9.6
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
معدلات البطالة%	9.8	10.6	11.2	9.9	11.99	12.14	12.34	

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات و وكالة الأنباء الجزائرية.

نلاحظ من الجدول 5 أن هناك تحسنا ملحوظا في السياسة التي تبنتها الجزائر من أجل امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل إذ انخفضت مستويات البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى مستويات دنيا بحلول سنة 2013 بمعدل 9.8%، لتعاود الارتفاع في السنوات التي تليها وصولا إلى 12.5% في أوت 2019 بحسب وكالة الأنباء الجزائرية، ولأجل التوضيح أكثر نحاول تجسيد بيانات الجدول في المخطط البياني التالي:

الشكل رقم (05): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2005-2019).



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على معطيات الجدول السابق.

من خلال البيان أعلاه والذي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2005-2019)، والجدول الذي سبق يتضح أن التذبذب الحاصل في تغير نسبة البطالة في الجزائر كان مرتبطاً بدرجة كبيرة بالتذبذب الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومنه فأي تغيير في مستوى أسعار الطاقة يؤثر بصفة مباشرة في نسب البطالة، كما يمكننا القول إن البرامج التنموية التي تم اعتمادها من طرف الحكومة لن تستطيع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شقها الاجتماعي خاصة في عالم الشغل. كما أن الأرقام التي تعتمد عليها الحكومة عليها الكثير من علامات الاستفهام، فمستويات البطالة الحقيقية أكبر بكثير مما يتم التصريح به، فلا يمكن احتساب العقود المؤقتة وغير الدائمة ضمن قائمة مناصب الشغل.

ب- تطور المستوى الصحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019):

يمكن الإشارة في هذا المؤشر إلى معدل العمر المتوقع عند الميلاد وكذا عدد الوفيات للمواليد الذين يموتون كل سنة، فهذان المؤشران الهامان من المؤشرات الهامة التي يركز عليها الخبراء في تحديد الصحة العامة في الجزائر.

ب.1. عدد الوفيات في الجزائر خلال الفترة (2005-2019):

من أجل دراسة عدد الوفيات للمواليد الجدد في الجزائر نلاحظ الجدول التالي :

الجدول رقم(06): معدل وفيات المواليد (لكل 1000 مولود حي) في الجزائر خلال الفترة (2005-2018).

السنوات	معدل وفيات المواليد	السنوات	معدل وفيات المواليد
2005	19.5	2012	16.2
2006	19	2013	15.9
2007	18.5	2014	15.7
2008	18	2015	15.5
2009	17.5	2016	15.2
2010	17	2017	14.9
2011	16.6	2018	14.6

المصدر: من إنجاز الباحثين، اعتماداً على بيانات البنك الدولي، عبر الموقع الشبكي، <https://data.albankaldawli.org/indicator> تصفح

يوم 2019/11/16 ، 13.50.

الشكل رقم (06): معدل وفيات المواليد (لكل 1000 مولود حي) في الجزائر خلال الفترة (2005-2018).



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول أعلاه والبيان الذي يليه أن معدل وفيات المواليد (لكل 1000 مولود حي)، يتراجع في كل عام ويتناقص تدريجيا فبعد أن كان في بداية فترة الدراسة 19.5 كمعدل للوفيات سنة 2005 وصل إلى معدل 14.6 مع نهاية فترة الدراسة أي سنة 2018 ولعل هذا راجع في الأساس إلى الاهتمام الجيد بالصحة العامة للأفراد وكذا دور الرعاية الصحية في البرامج التنموية الخاصة بالجانب الاجتماعي.

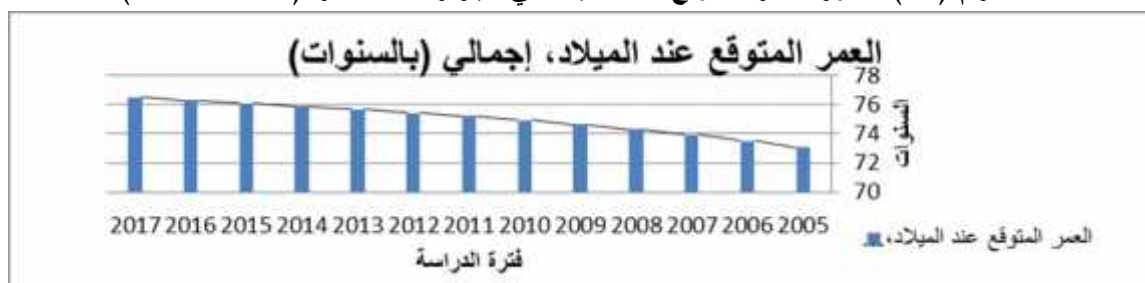
ب. 2. العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائر خلال الفترة (2005-2017):

الجدول رقم (07): تطور العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائر خلال الفترة (2005-2017).

السنوات	العمر المتوقع عند الميلاد (إجمالي (بالسنوات))	السنوات	العمر المتوقع عند الميلاد (إجمالي (بالسنوات))
2005	73.072	2011	75.199
2006	73.521	2012	75.436
2007	73.936	2013	75.661
2008	74.311	2014	75.878
2009	74.644	2015	76.09
2010	74.938	2016	76.298
2011	75.199	2017	76.499

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على بيانات البنك الدولي عبر الموقع الشبكي، <https://data.albankaldawli.org/indicator>، تصفح يوم 16/11/2019، 13.

الشكل رقم (07): تطور العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائر خلال الفترة (2005-2017).



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من البيانين أن التحسن الملحوظ في الجدول (7) والشكل البياني (6) يعطي انطباعا أن الصحة عموما في الجزائر تسير نحو الأفضل، إذ نلاحظ أن العمر المتوقع يتزايد بشكل جيد خلال فترة الدراسة حيث انتقل من 73.02 سنة 2005 وتدرج في الصعود وصولا إلى 76.49 وهي أرقام تنافس الدول التي تتمتع بمستوى معيشي

جيد، وهذا يعكس الدور الإيجابي الذي لعبته المخططات التي تستهدف البعد الاجتماعي من أجل الارتقاء بمستوى التنمية المستدامة.

ج . تطور المستوى التعليمي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019):

يعتمد الخبراء في تقييمهم لمستوى التعليم لبلد ما على عدة مؤشرات، منها ما هو مادي كمستوى نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للدخل الإجمالي، أو مؤشر الالتحاق بالمدارس والتعليم العالي، وهذا الأخير يعطي الصورة الأوضح من الناحية الاجتماعية في مجال تقييم مستوى التعليم. والجزائر كغيرها من البلدان عرفت تطورا ملحوظا في هذا المجال، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (08): تطور الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي (% من الإجمالي) في الجزائر خلال الفترة (2005-2019).

السنوات	الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي (% من الإجمالي)	السنوات	الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي (% من الإجمالي)
2005	20.87286	2012	32.20153
2006	21.33784	2013	33.89099
2007	23.60133	2014	34.48182
2008	23.60133	2015	36.78132
2009	29.90938	2016	42.62885
2010	29.88943	2017	47.64683
2011	31.21409	2018	51.36567

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على بيانات البنك الدولي، عبر الموقع الشبكي، <https://data.albankaldawli.org/indicator> تصفح يوم 2019/11/16، ساعة 16.30.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، ومنذ بداية الدراسة يلاحظ الارتفاع المطرد والمتواصل لنسبة الالتحاق بالمدارس والتعليم العالي إذ انتقل من 20.87 % سنة 2005 إلى 51.36% في السنوات الأخيرة للدراسة دون انقطاع أو تناقص، وهذا يدل على الاستجابة الكبيرة للبرامج والمخططات التنموية في قطاع التعليم، منذ بداية تطبيق هذه المخططات وإلى غاية اليوم، لكن يبقى الاهتمام الكبير في هذا المجال ومن أجل الأخذ بمقومات التنمية المستدامة بمدى قدرة قطاع التعليم على ترسيخ مبادئ ومقومات التنمية التي تضمن الاستمرارية والحفاظ على الثروات الطبيعية وضمانها من أجل الأجيال المستقبلية.

د . مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2005-2019):

بفضل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH) تطورا هاما، حيث يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها الدول لقياس مدى نجاحة السياسة الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة من طرف السلطات، وفيما يلي جدول يوضح أهم التطورات التي مسّت هذا المؤشر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (09): تطور مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (2005-2019).

السنوات	مؤشر التنمية البشرية	السنوات	مؤشر التنمية البشرية
2005	0.733	2013	0.717
2006	0.749	2014	0.736
2007	0.754	2015	0.745

0.752	2016	0.779	2008
0.754	2017	0.674	2009
0.754	2018	0.677	2010
		0.698	2011
		0.713	2012

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على بيانات تقارير التنمية البشرية لسنوات الدراسة.

عرف مؤشر التنمية البشرية للجزائر تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من قيمة 0.733 سنة 2005 إلى 0.779 سنة 2008 وهو قيمة جيدة جدا وصولا إلى 0.754 سنة 2017 محتلة بذلك المرتبة الأولى مغاربيا بحسب تقرير التنمية البشرية 2017 والمرتبة 84 عالميا والتي تدخل ضمن الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة، ويرتبط هذا التحسن الملحوظ أساسا بالتحسن الذي وصل إليه مستوى الفرد من الدخل السنوي.

3-3- المؤشرات البيئية للجزائر خلال الفترة (2005-2019):

يمكن إجمال المؤشرات المتعلقة بالمجال البيئي أساسا بانبعثات غاز ثاني أكسيد الكربون وكذلك نسبة استخدام الطاقة البديلة والطاقة النووية (%) من إجمالي استخدام الطاقة، ونصيب الفرد من الموارد المائية، ونصيب الفرد من الأراضي الزراعية، وذلك ضمن الجدول التالي.

الجدول رقم (10): بعض المؤشرات التي تخص البيئة في الجزائر خلال الفترة (2005-2019).

السنوات	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن)	الطاقة البديلة والطاقة النووية (%) من إجمالي استخدام الطاقة	نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)	الأراضي القابلة للزراعة (هكتار لكل شخص)
2005	107278.1	0.115717		0.226578
2006	101069.9	0.04056		0.22205
2007	109404.9	0.039704	329.2654	0.218603
2008	110208	0.048609		0.215631
2009	121399.7	0.046801		0.212063
2010	119177.5	0.027319		0.208519
2011	121187	0.072288		0.204629
2012	129987.8	0.082677	300.9318	0.200795
2013	134465.2	0.042983		0.196544
2014	145400.2	0.030106	289.0271	0.191899
2015				0.18783
2016				0.182588

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على بيانات البنك الدولي، عبر الموقع الشبكي، <https://data.albankaldawli.org/indicator> تصفح يوم 16/11/2019، سا 17.00.

- من خلال الجدول (10) وفيما يخص انبعثات غاز ثاني أكسيد الكربون فإننا نلاحظ أن هناك ارتفاعا محسوسا من سنة إلى أخرى فبعد ما كان في حدود 107278.1 كيلو طن خلال سنة 2005 انتقل هذا الرقم إلى حدود 121399.7 كيلو طن سنة 2009 ثم ينخفض قليلا في السنة التي تليها أي سنة 2010 بمقدار 119177.5 كيلو طن ثم يواصل الارتفاع دون توقف حتى 145400.2 كيلو طن سنة 2014، احتلت الجزائر المرتبة 33

في انبعاثات الكربون في العالم سنة 2014 بانبعاث قدره 147 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون أي 0.41 بالمائة من الانبعاثات العالمية حسب تقرير عالمي أعدته المنظمة الدولية "مشروع الكربون العالمي" (عدم توفر الإحصائيات في السنوات الأخرى)، نستطيع أن نستنتج أن هذا التزايد الكبير في مستويات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون يؤثر سلبا على البيئة، وعلى الأهداف التي تسعى لتحقيقها التنمية المستدامة. نلفت النظر إلى أن الجانب التوعوي والسلوكي للمواطنين وأصحاب المصانع يلعب دورا هاما في التقليل من الانبعاثات.

- أما فيما يخص استخدام الطاقة البديلة والنووية من إجمالي استخدام الطاقة فهذا المؤشر يعكس انخفاض نسبة الاستخدام هذه، من سنة إلى أخرى لتتضاءل نسبة استخدام الطاقات البديلة من إجمالي استخدامات الطاقة خلال عشر سنوات إلى أكثر من الثلثين بين سنة 2005 و2014 بنسبة 0.115717 % إلى 0.030106 % على التوالي، ولعل ذلك راجع لعدم وجود جدية في الاستثمار في الطاقات البديلة من طرف الحكومة وقلة التخصيصات المالية لهذا الاستثمار.

- بحسب الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب الفرد من الموارد المائية في انخفاض مستمر حيث كان في سنة 2007 حوالي 329.2654 متر مكعب لينخفض إلى 300.9318 متر مكعب في سنة 2012 وصولا إلى 289.0271 متر مكعب سنة 2014، وبهذا الخصوص يلعب النمو الديمغرافي دورا كبيرا بالإضافة إلى سلوك الفرد الجزائري الذي يميل إلى الاستهلاك والتبذير، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر في مجال تحلية مياه البحر إلا أن ذلك غير كافٍ.

- نلاحظ من الجدول (10) تناقص نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة من سنة إلى أخرى. فبعد أن كان في بداية فترة الدراسة حوالي 0.226578 هكتار لكل فرد سنة 2005 انخفض خلال فترة الدراسة ليصل سنة 2016 حوالي 0.182588 هكتار لكل فرد جزائري، ومرد هذا الانخفاض عدة أسباب لعل من أهمها ضعف التوجه نحو الاستثمار في القطاع الزراعي وكذلك التوسع في المدن الحضرية الكبيرة على حساب الأراضي القابلة للزراعة بالإضافة إلى النمو السكاني المتزايد، هذه ظروف كلها مجتمعة قللت من حظوظ الفرد الجزائري من نصيبه في الأراضي القابلة للزراعة.

3-4- المؤشرات التكنولوجية:

من المعروف حديثا أن تقنية المعلومات تلعب دورا مهما في الوقت الراهن في مجال التنمية المستدامة، فهي تحدد القدرات التنافسية، كما تسخر إمكانات هائلة من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، ولعل المؤشر الذي يعبر عن مدى ارتباط الفرد الجزائري بعالم التقنية والتكنولوجيا هو استخدام الأشخاص للإنترنت، بالإضافة إلى صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والجدول الموالي يبين مستخدمي الإنترنت (لكل مليون شخص).

أ- مستخدمي الإنترنت:

الجدول رقم (10): تطور مستخدمي الإنترنت (لكل مليون شخص) في الجزائر خلال الفترة (2005-2018).

السنوات	مستخدمو الإنترنت	السنوات	مستخدمو الإنترنت
2010	0.361337399	2015	3.826014507
2011	0.490979024	2016	7.619958115
2012	1.230476649	2017	63.32570155
2013	1.782898916	2018	67.60848243

2.414981911

2014

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على بيانات البنك الدولي، عبر الموقع الشبكي، <https://data.albankaldawli.org/indicator>، تصفح يوم 16/11/2019، سا 19.30.

نلاحظ من الجدول أعلاه الارتفاع الكبير والكبير جدا لمستخدمي الإنترنت (لكل مليون شخص)، حيث انتقل عدد المستخدمين من 0.36 إلى 67.60 مستخدم لكل مليون شخص ما بين سنتي 2010 و 2018 أي خلال 9 سنوات فقط تضاعف العدد حوالي 100 مرة وهو رقم كبير، لكنه يعبر عن الواقع الذي نعيشه. فعصر الرقمنة والتقنية يستوجب تعميم الانترنت في كل البيوت، وبحسب إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات سنة 2016 فإن الجزائر تحتل المرتبة 126 بنسبة 42.95 %، وهي مرتبة متأخرة جدا إذا ما قورنت بالجارة المغرب والتي تحصلت على المرتبة 96 بنسبة 58.27 %.

ب- صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات:

الجدول رقم (11): تطور صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر خلال الفترة (2005-2018).

السنات	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	السنات	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
2006	96000000	2013	255213005.3
2007	99000000	2014	212038088.3
2008	142573128.2	2015	191497457.1
2009	123897758.4	2016	172182810.4
2010	99477008.77	2017	192812901.3
2011	154656835.7	2018	157374326.9
2012	176276220.6		

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على بيانات البنك الدولي عبر الموقع الشبكي، <https://data.albankaldawli.org/indicator>، تصفح يوم 16/11/2019، سا 20.00.

الشكل رقم (08): تطور صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر خلال الفترة (2005-2018).



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه.

يمكن ملاحظة من خلال الجدول (11) والشكل الذي يليه التطور الكبير الذي يميز صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر خلال الفترة (2005-2018)، إذ أن صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر كانت حوالي 96000000 دج سنة 2006 لترتفع إلى أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة والمقدرة بـ 255213005.3 دج سنة 2013 لتعاود الانخفاض والارتفاع حتى قيمة 157374326.9 دج سنة 2018.

ولعل هذا مرده إلى تعلق الجيل الجديد بتكنولوجيا المعلومات وإتقانه لتقنيات التصفح عبر النت ومحاوله مواكبة التقدم الحاصل في العالم في مجال نقل المعلومة والحصول عليها.

خاتمة

عرفت الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و2019 تطورات كبيرة، حيث اعتمدت الجزائر على برامج ومخططات تنموية خلال السنوات (2005-2019) تمثلت في المخطط الخماسي البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 فقد جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة خطة شُرع في تطبيقها بداية سنة 2001، واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 55 مليار دولار، ثم استتبع بمخطط خماسي 2010-2014 تدعم ببرنامج عمليات التنمية لصالح ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب، وتركز التوزيع القطاعي للبرنامج الأخير أساسا على استهداف قطاعات ترفع من مستوى النمو الاقتصادي وتعكس ظروف معيشة السكان كالسكن والتعليم والصحة، ثم وكمرحلة ثالثة برنامج النمو الجديد (2015-2019)، ثم إطلاق برنامج آخر يحل محل برنامج النمو الجديد تحت اسم برنامج الاستثمارات العمومية.

لقد استهدفت البرامج المطبقة خلال فترة الدراسة مجالات متعددة من التنمية الاقتصادية، ولعل الغموض الذي كان يميز مفاهيم التنمية المستدامة جعل من أهداف تلك البرامج، والتي رصدت لها أموالا ضخمة، غير واضحة المعالم، وبالتالي فتجسيد المحاور التي تركز عليها التنمية المستدامة (مستوى معيشي لائق دون الإخلال بموارد الأجيال القادمة) على أرض الواقع صعب وهو ما نلاحظه من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تم تقييمها خلال فترة الدراسة (2005-2019).

يمكن إيجاز النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة فيما يلي:

- نظرا لتمييز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد مبني على الربح وُلدَ ارتباطا وثيقا بين المؤشرات الاقتصادية وبعض المؤشرات الاجتماعية بالأسعار النفط العالمية لاسيما منها دخل الفرد ومستوى التشغيل ورصيد الميزان التجاري؛

- بسبب تحسن دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سُجل تحسن ملحوظ في مستويات التعليم والصحة وكذا مؤشر التنمية البشرية خلال فترة الدراسة؛

- بالرغم من التحسن الجيد للمؤشرات الاجتماعية على العموم إلا أن ذلك لا يكفي لتحقيق تنمية مستدامة؛
- ضعف الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل الاستثمار الفلاحي والاستثمار في الطاقات البديلة والنووية؛
- إن ارتفاع عدد المستخدمين للإنترنت يعد من مظاهر العولمة في العصر الحالي إلا أن الاختلاف بين الدول، يكمن في نوعية الاستخدام، ومدى استغلال ذلك في مجالات الاتصال المجتمعي، والتوعوي، في مجالات التنمية المستدامة، وكذا استغلالها في مجالات البحوث العلمية المجدية؛

المقترحات:

- محاولة التخلص من التبعية لأسعار البترول؛
- الاهتمام أكثر بالمؤشرات الاجتماعية كالتعليم والصحة ومتوسط دخل الفرد؛
- يجب التركيز على سلوك الفرد ودور الحركات التوعوية لتغيير بعض المظاهر كالاقتصاد في الطاقة وتبذير المياه وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغيرها من الموارد الطبيعية المتاحة؛
- تكثيف الجهود فيما يخص الاستثمار في مجالات الفلاحة والطاقات البديلة؛
- الاهتمام بالبحوث والدراسات الخاصة بمجالات التنمية المستدامة؛

آفاق البحث:

لم يُعطَ موضوع التنمية المستدامة حقه في مجال البحث والدراسة من قبل الأكاديميين الجزائريين خاصة ما يتعلق بموضوع الاقتصاد الأخضر والتسويق الأخضر، ودور التكنولوجيا في التنمية المستدامة.

الإحالات والهوامش:

- 1- الموقع الشبكي ويكيبيديا، <https://ar.wikipedia.org/wiki>، تصفح يوم 2019/12/09.
- 2 - BARBIER kl, The concept of sustainable economic development, Environmental Conservation, vol 14 ,NO 2 , London, 1987, p 104.
- 3- زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-200، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد، خيضر، بسكرة، ص 195.
- 4- خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة بالجزائر- دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015 ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5 العدد 1، جوان 2018 ، ص ص 75، 76.
- 5 -World bank : a puplic expenditure review, report n° 36270,vol 1,2007,p 4.
- 6- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، 2012 الجزائر، ص 255.
- 7- عرض وزير المالية لمشروع قانون الامر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، أمام لجنة المالية و الميزانية للمجلس الشعبي الوطني سبتمبر 2017، ص 3.
- 8- ministère des finances, le nouveau modele de croissance(synthese) ,juillet2016, p 2.
- 9- المرجع السابق، ص 2.